

Distr.  
GENERAL

A/RES/49/66  
21 December 1994

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البندان ٥٣ و ٦٤ (و) من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الاولى (A/49/690)]

المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية  
النفقات العسكرية -٦٦/٤٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٤٢/٣٥ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الذي أدخل نظام الأمم المتحدة للبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وقرارتها ٦٢/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي طلبت فيه إلى جميع الدول الأعضاء الاشتراك في ذلك النظام، و ٥٤/٤٧ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أيدت فيه المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ودعت فيه الدول الأعضاء إلى تزويده الأمين العام بالمعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذها،

وإذ تلاحظ أنه منذ ذلك الحين يجري تقديم تقارير وطنية عن النفقات العسكرية وعن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية من عدد من الدول الأعضاء التي تنتهي إلى مناطق جغرافية مختلفة،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام لموافاته الدول الأعضاء بالتقارير عن النفقات العسكرية المبلغة من الدول في شكل موحد<sup>(١)</sup> وعن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية<sup>(٢)</sup>؛

(١) A/49/190 و Add.1 و 2  
(٢) A/49/225

وإذ ترحب بقرار العديد من الدول الأعضاء تبادل المعلومات عن ميزانياتها العسكرية ونشرها سنويا، وبتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، حسب الاقتضاء،

وإذ تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأن تحقيق تدفق أفضل للمعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة التوتر الدولي ويسهم في بناء الثقة بين الدول وفي عقد اتفاques ملموسة لنزع السلاح،

واقتناعا منها بأن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب والتحسين الناجم عن ذلك في العلاقات الدولية يشكلان أساسا سليما لزيادة تعزيز الوضوح والشفافية في جميع المسائل العسكرية،

وإذ تشير إلى أن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية قد أوصت بالاستمرار في دراسة مجالات معينة، مثل تحسين نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية،

١ - توصي جميع الدول الأعضاء بتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، على أن تأخذ في كامل الاعتبار الأحوال السياسية، والعسكرية والأحوال الأخرى المحددة السائدة في منطقة معينة، على أساس مبادرات دول المنطقة المعنية وبموافقتها:

٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء موافاة الأمين العام، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل من كل سنة، بتقارير عن نفقاتها العسكرية عن آخر سنة مالية تتتوفر عنها البيانات، على أن تستخدم في الوقت الحالي أداة الإبلاغ الموصى بها في قرارها ١٤٢/٣٥ باء؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمم سنويا التقارير المتعلقة بالنفقات العسكرية، بصيغتها الواردة من الدول الأعضاء؛

٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء حول السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك بصفة خاصة كيفية تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وأن يقدم تقريرا عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية".